**أثر جائحة كورونا على حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة في السوق الفلسطيني**

**The effect of COVID-19 on the size of the credit facilities granted in the Palestinian Market**

دكتور: غسان دعاس – جامعة النجاح الوطنية – قسم المحاسبة

نجاة محمود شيران تلالوة - برنامج بكالوريوس المحاسبة

هبه عبد الرحمن محمود بدران برنامج بكالوريوس المحاسبة

قسم المحاسبة – جامعة النجاح الوطنية

مقدم الى

المؤتمر الثالث المحكّم لكليّة الاقتصاد والعلوم الاجتماعيّة للعام الأكاديمي 2020 - 2021

**"تحدّيات الاقتصاد الفلسطيني في مواجهة الضّغط السّياسي وتداعيات أزمة كورونا"**

 **الملخص**

في ظل الأوضاع الصحية و الاقتصادية الصعبة التي تعيشها المنطقة العربية بشكل عام، و المناطق الفلسطينية بشكل خاص، إن هذه الدراسة تهدف إلى إلقاء الضوء على الأثر الذي خلفته جائحة كورونا على حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لدى القطاع المصرفي في فلسطين ، حيث تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تتناول موضوعاً له أهمية بالغة للحفاظ على استقرار الوضع الاقتصادي و النظام المالي لدى البنوك تحديداً الذي تقوم به سلطة النقد و الذي يقتصر دورها بالحفاظ على الجهاز المصرفي امن و مستقر.

ركزت هذه الدراسة على تحديد الأهمية النسبية للأثر الرئيسي و هو جائحة كورونا لتمكين المصارف من التعرف على طرق علاجها، استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي حيث تم جمع البيانات من موقع سلطة النقد الفلسطينية و موقع وزارة الصحة الفلسطينية، نظراً لصعوبة عمل و توزيع استبيانات على البنوك الفلسطينية و المواطنين بسبب الأوضاع الصحية التي يعيشها وطننا الحبيب ...

أجابت هذه الدراسة على العديد من الأسئلة حول حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالسوق وهل تزايدت أم تناقصت خلال فترة الجائحة، و ما هو حجم الخسائر التي تكبدتها البنوك مع نهاية العام الحالي نتيجة هذه الفيروس ؟ و السياسات التي اتبعتها البنوك الفلسطينية للتخفيف من أثار و تبعات الجائحة المنتشرة .

و قد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج و أهمها أن جائحة كورونا كان لها الأثر الايجابي على حجم لتسهيلات الممنوحة في السوق الفلسطيني إذ أنها زادت كمية التوصيات من سلطة النقد الفلسطينية للتسهيل بالتعامل الائتماني و إن جميع القطاعات تأثرت بهذه الجائحة لكن بنسب متفاوتة.

و أنهت الدراسة موضوعها بعدة توصيات قد تسهم إلى درجة كبيرة للحد من تفاقم المشكلة التي خلفتها جائحة كورونا أهمها هو تأجيل أقساط المقترضين و إعطائهم مهلة من الوقت لتسيير أمورهم المالية.

**الكلمات المفتاحية**: جائحة كروونا، التسهيلات الائتمانية، البنوك الفلسطينية.

In light of the difficult health and economic conditions in the Arab region in general, and the Palestinian areas in particular, this study aims to shed light on the impact of the Corona pandemic on the volume of credit facilities granted from the banking sector in Palestine. The importance of this study is that it deals with a topic of great importance to maintain the stability of the economic situation and the financial system with banks in particular, which is carried out by the Palestinian Monetary Authority, whose role is limited to maintaining a secure and stable banking system.

This study focused on determining the relative importance of the main effect of Corona pandemic, to enable banks to identify methods of treatment for them. This study used the descriptive approach as data were collected from the Palestinian Monetary Authority website and the Palestinian Ministry of Health website, due to the difficulty of working and distributing questionnaires to Palestinian banks And citizens because of the health conditions that our beloved country lives in ...

This study answered many questions about the volume of credit facilities granted in the market and whether they increased or decreased during the pandemic period, and what is the size of the losses that banks incurred by the end of this year as a result of this virus? And the policies adopted by Palestinian banks to mitigate the effects and consequences of the spreading pandemic.

The study concluded with several results, the most important of which is that the Corona pandemic had a positive impact on the volume of facilities granted in the Palestinian market, as it increased the amount of recommendations from the Palestinian Monetary Authority to facilitate credit dealing, and that all sectors were affected by this pandemic, but to varying degrees.

And the study ended its topic with several recommendations that may contribute to a large degree to limit the aggravation of the problem left by the Corona pandemic, the most important of which is to postpone the installments of borrowers and give them a time limit to manage their financial affairs.

Key words: the coronavirus pandemic, credit facilities, Palestinian banks.

 **المقدمة**

جاء هذا البحث بهدف دراسة أثر جائحة كورونا على حجم التسهيلات الائتمانية للسوق الفلسطيني، وذلك نظراً لتفاقم أثار جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي و التي سميت بمشكلة العصر الحالي نظراً لسلبياتها المتعددة على جميع القطاعات وخاصة ما يخص هذه الدراسة من موضع التسهيلات الائتمانية ( ( credit facilities، و التي هي عملية إقراض الأفراد أو الشركات مبالغ مالية للاستثمار سواء في الإنتاج أو في الاستهلاك، على أن يقوم المدين بتسديد هذه الأموال مع فوائدها أما دفعة واحدة أو في التقسيط خلال مدة يحددها العقد، لكن بشرط أن تكون هذه العملية مدعمة بضمان. وقد خصصت هذه التسهيلات لتمكين الشركات من القيام بأعمالها التجارية اليومية، و زيادة أصولها و للحفاظ على مركزها التنافسي، ومن الممكن أن تكون التسهيلات الائتمانية إما نقدية مثل : القروض، أو غير نقدية مثل : الضمانات. وتنقسم التسهيلات الائتمانية حسب فترة السداد إلى قصيرة الأجل، أومتوسطة الأجل ، أو طويلة الأجل (QNB، 2020).

أما فايروس كورونا فهو عبارة عن سلالة واسعة من الفيروسات، و يسبب أمراض تنفسية معدية ما بين نزلات برد إلى أمراض اشد وخامة، بدأ تفشي هذا الفيروس في مدينة ووهان الصينية، ديسمبر / 2019، و الآن هو جائحة تؤثر على جميع بلدان العالم (منظمة الصحة العالمية، 2020).

 **مشكلة الدراسة وأسئلتها:**

انتشر في الفترة الأخيرة جائحة ما يسمى بفيروس كورونا، و قد كان له الآثار السلبية على العديد من الأمور الاجتماعية، السياسية والاقتصادية في جميع دول العالم دون استثناء، وتكبد جميع العالم خسائر من ديون و شيكات راجعة و غيرها، وقد عانى القطاع المصرفي تحديدا من إشكاليات عديدة من تعثر سداد و أزمات مالية نتيجة هذه الجائحة، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ إجراءات مختلفة نوعا ما خلال العام الحالي في تحسين منح التسهيلات الائتمانية، وعليه يمكن أن نلخص مشكلة الدراسة بالإجابة على السؤال الآتي:

* ما هو حجم تأثير فيروس ( كوفيد 19 ) على التسهيلات الائتمانية الممنوحة في السوق الفلسطيني بشكل خاص؟

وربما كان هناك الكثير من الاسئلة التي تظهر في هذا المجال منها: هل زادت حجم التسهيلات الائتمانية ؟ أم أنه تناقص ؟ ما هي الخسائر التي تكبدتها البنوك الفلسطينية نتيجة هذه الجائحة ؟ هل عانت البنوك من تعثر مالي أثر سلباً على إيراداتها و صافي الربح النهائي ؟ و ما هي السياسات المتبعة للحد من الخسائر الاقتصادية بشكل عام و الخسائر الائتمانية بشكل خاص (نافع، 2020).

و لعل الجدول التالي يبين لنا التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قروض و جاري مدين و إجارة منتهية بالتمليك و مدى ارتفاعها خلال العام الحالي في الضفة الغربية وحجمها بالعام السابق ليظهر مقدار التفاوت بين العامين:

جدول رقم (1) التسهيلات الائتمانية2019/2020

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| التسهيلات الائتمانية | 2019 | 2020 |
| القروض –loans | 5628 |  6,047.1  |
| جاري مدين –over draft | 792.7 |  751.3  |
| أجار منتهي بالتمليك- fin. Leasing | 87 | 103.3 |
| المجموع –total  | 6507.7 |  6,901.6  |

(سلطة النقد الفلسطينية، 2020)

 **أهداف الدراسة** :

في ضوء مشكلة الدراسة وتاثير الجائحة خلال الفترة الماضية والفترة الحالية تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

* التعرف بأعمال البنوك الفلسطينية و سلطة النقد الفلسطينية فيما يتعلق باثر الجائحة
* معرفة و فهم مصطلح التسهيلات الائتمانية وانواعها و الحوافز المصرفية الممنوحة في السوق
* التعريف بفيروس كورونا و أثره على الاقتصاد بشكل عام
* معرفة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة قبل وبعد انتشار فايروس كورونا
* معرفة العلاقة ما بين أعداد الإصابات بفيروس كورونا و التسهيلات الائتمانية
* حجم الودائع في القطاع المصرفي و علاقته بحجم التسهيلات الائتمانية

 **أهمية الدراسة**

تظهر أهمية الدراسة من خلال ما يلي :

تساعد الدراسة في عملية الكشف عن طبيعة الوضع الائتماني للبنوك بشكل عام في فلسطين بما فيها الآثار السلبية لفيروس كروونا على الاقتصاد الفلسطيني عموماً و قطاع البنوك خصوصاً والتسهيلات الائتمانية الممنوحة تحديداً هذا بالاضافة الى الكشف عن أسباب تعثر التسهيلات الائتمانية في السوق الفلسطيني خلال فترة الجائحة. كما تتعرض هذه الدراسة بجانب من الاهمية الى معوقات منح القروض للأفراد أو الشركات و الأسباب التي يمتنع خلالها البنك من منح ائتمان للعميل (ابو كامش، 2020).

**متغيرات الدراسة** : تعتمد الدراسة على مجموعة من المتغيرات الكمية والتي امكن الحصول على بياناتها من مصادرها المنشورة.

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **المتغير**  | **نوع المتغير ( مستقل، تابع ، ....)** | **تعرف المتغير**  | **آلية القياس**  | **مصدر الحصول على المتغير**  |
| عدد الإصابات بفيروس كورونا في المدن المختلفة | مستقل | عدد الأشخاص المصابين حسب كل منطقة | عدد الإصابات في فايروس كورونا بكل مدينة | وزارة الصحة الفلسطينية |
| التسهيلات الائتمانية  | تابع | قروض تمنح للأشخاص لتلبية احتياجاتهم | حجم القروض الممنوحة للأفراد والشركات قبل و بد كورونا | سلطة النقد الفلسطينية  |
|  التسهيلات الائتمانية في القطاع الزراعي | تابع | قروض تمنح للمزارعين | حجم القروض الممنوحة قبل و بعد جائحة كورونا | سلطة النقد الفلسطينية  |
| التسهيلات الائتمانية بالقطاع الصناعي | تابع | قروض تمنح للصناعيين | حجم القروض الممنوحة قبل و بعد جائحة كورونا | سلطة النقد الفلسطينية  |
| التسهيلات الائتمانية بالقطاع التجاري | تابع | قروض تمنح للتجار | حجم القروض الممنوحة قبل و بعد جائحة كورونا | سلطة النقد الفلسطينية  |
| التسهيلات الائتمانية بقطاع السياحة والفنادق | تابع | قروض تمنح للتجار في قطاع السياحة | حجم القروض الممنوحة قبل و بعد جائحة كورونا | سلطة النقد الفلسطينية  |

يعتبر نموذج البنك المركزي المصري نموذج للبنوك والمؤسسات الاقتصادية التي تعاملت مع التسهيلات الاقتصادية في ظل جائحة كورونا، حيث يمر القطاع المصرفي بوقت استثنائي حاليا، فهو من ناحية احد قطاعات الاقتصاد التي ستواجه تداعيات انتشار مرض كورونا، ومن ناحية أخرى مطلوب منه تقديم الدعم للقطاعات الأخرى و القيام بواجبه تجاه اكبر عملائه و هو الحكومة التي قد تعاني ماليا و اقتصاديا نتيجة تلك التداعيات. ولتوفير الدعم للقطاعات الأخرى سارع البنك المركزي بعدد من الإجراءات الملزمة للبنوك مثل تأجيل الأقساط البنكية لمدة شهور و القيام بأكبر خفض على الإطلاق للفائدة بواقع 3 %.

وكان البنك قد عمل عدة إجراءات تحفيزية أخرى قبل ظهور فيروس كورونا مثل تخصيص 200 مليار جنيه بفائدة تفضيلية متناقضة لقطاعات الصناعة و السياح والتمويل العقاري، و إسقاط نصف مديونيات المتعثرين للفوائد عليها بشرط سداد نصف أصل الدين (قاسم، 2020).

أما بالنسبة لفلسطين فقد قامت سلطة النقد الفلسطينية بإصدار تعليمات مع بداية الجائحة للتخفيف من التبعات الاقتصادية لفيروس" كورونا المستجد"، حيث أن البنوك قامت بتأجيل أقساط المقترضين خلال أربعة شهور من فترة انتشار الوباء و 6 شهور لمنشات القطاع السياحي والفندقي، و من خلال مؤتمر لسلطة النقد الفلسطينية أعلن محافظ سلطة النقد الفلسطينية : "الائتمان الجديد الذي سيمنح للعملاء، سيتم توجيهه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، وتوفير الائتمان المباشر لقطاع الخدمات الصحية، لتمكين الحكومة والقطاع الخاص للتصدي للوباء" (الفلسطينية، 2020).

و كان من تعليمات سلطة النقد أيضا هيكلة وجدولة التسهيلات و إعادة ترتيبها دون آي عمولات و استمرار منح الائتمان و تخفيض قيمة عمولة الشيكات (سلطة النقد الفلسطينية، 2020).

 **طرق جمع البيانات ومصادرها:** لقد تم جمع البيانات اللازمة بالاعتماد على العديد من الدراسات النظرية و الميدانية المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية و العوامل المؤثرة عليها في الوضع الحالي، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل عدد الإصابات في كل مدينة و معرفة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالمدينة نفسها.

**مجتمع وعينة الدراسة:**

بناءّ على مشكلة البحث و أهدافه يكمن مجتمع الدراسة في جميع البنوك العاملة في فلسطين التي تقدم التسهيلات الائتمانية، و يبلغ عددها 14 بنك موزعة ما بين محلية أو وافدة، بفروعهم المختلفة في مختلف أنحاء فلسطين.

جدول رقم ( 2 ) مجتمع وعينة الدراسة

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| البنك | محلي / وافد  | عدد الفروع والمكاتب | تاريخ مزاولة النشاط |
| فلسطين | محلي | 48 | 1960 |
| الإسلامي العربي | محلي | 10 | 1995 |
| الإسلامي الفلسطيني | محلي | 15 | 1995 |
| الاستثمار الفلسطيني | محلي | 13 | 1995 |
| القدس | محلي | 22 | 1995 |
| الوطني | محلي | 7 | 2005 |
| الصفا | محلي | 9 | 2016 |
| العربي | وافد | 22 | 1994 |
| القاهرة عمان | وافد | 24 | 1986 |
| الأردن | وافد | 32 | 1994 |
| الإسكان للتجارة والتمويل  | وافد | 12 | 1995 |
| الأهلي الأردني | وافد | 5 | 1995 |
| العقاري المصري العربي | وافد | 6 | 1994 |
| التجاري الأردني | وافد | 4 | 1994 |

(سلطة النقد الفلسطينية، 2020)

**الاطار النظري والدراسات السابقة:**

تعتبر التسهيلات الائتمانية نشاط اقتصادي في بالغ الأهمية، و له التأثير المتشابك على جميع القطاعات الاقتصادية ، إذ و عليه يتوقف نمو الاقتصاد الوطني و هو متتبع لحركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم لأنه مصدر إشباع حاجاته و رغباته التمويلية . تدعم التسهيلات الائتمانية مختلف القطاعات من تجاري و صناعي و زراعي و سياحي و غيرهم ، عن طريق إمدادهم بالخدمات المالية و القروض التي تؤمن نموهم ، ما يمكّن هذه القطاعات من الاستقرار و التطور.

تزيد التسهيلات الائتمانية حجم المعروض النقدي[[1]](#footnote-1) للبنوك ، لذلك يعتبر عامل مهم في تحديد حجم الإنفاق و القوة الشرائية[[2]](#footnote-2) المتاحة داخل الاقتصاد ، و تستخدم الدولة حجم التسهيلات الائتمانية للرقابة على نشاط المشاريع عن طريق النظر للأرصدة الائتمانية المخصصة لها ، و تعمل التسهيلات على زيادة الادخار و الحد من الاستهلاك ، لأن البنوك تشجع المواطنين على الادخار و توفير موارد الائتمان ما يحد من الاستهلاك . لذلك يمكن اعتبارها على أنها مصدر إيرادات للبنوك يعني لا غرابة أن تولى إدارة البنوك العليا كافة اهتمامها بوضع سياسات ائتمانية جيدة لتحقيق أهداف البنك و إرضاء متطلبات العملاء (زايدة د.، 2006)

وتقسم تسهيلات ائتمانية مباشرة تتمثل بالقروض و السلفيات وهي أكثر أنواع الائتمان المصرفي شيوعا و استخداما و يتم استخدامه لتلبية احتياجات المقترضين المختلفة سواء مشاريع استثمارية طويلة الأجل أو تمويل احتياجات رأس المال العامل. كذلك الجاري المدين حيث شكل هذا النوع بفترة من الفترات الشكل الرئيسي لنشاط البنوك التجارية للائتمان النقدي لكن بعدها تقلص استعماله في كثير من الدول المتقدمة بسبب ارتفاع مخاطره و عدم الدقة بالرقابة عليه. هذا بالاضافة الى الكمبيالات المخصومة والمتمثل بخصم الكمبيالات أو الأوراق التجارية يعتبر شكل من أشكال الائتمان المصرفي قصير الأجل و شيع هذا النوع نظرا لشيوع استخدام الأوراق التجارية أو الكمبيالات في المعاملات التجارية بين الأفراد.

اما التسهيلات ائتمانية غير المباشرة فتتمثل بخطابات الضمان وهي شكل من أشكال الائتمان المصرفي التي تقدمها البنوك التجارية حيث تعتبر كفالة لضمان أو التزام نتيجة تعهد بالقيام بعمل معين. والاعتماد المستندي حيث تاخذ اشكال متنوعة من حيث الغرض والشروط التي تحتويها. واخيرا التأجير التمويلي وهو من أشكال التطور التجاري لدى البنوك حيث يعتبر ذروة التطور لشركات الأعمال حيث تحصل على المعدات أو الأدوات دون أداء كامل المبلغ (زايدة د.، 2006)

**معايير منح التسهيلات الائتمانية:** من اجل اتخاذ قرار ائتماني في المؤسسات المالية بنوك و مصارف إسلامية مؤسسات إقراض و منح تمويل للمشاريع التنموية و الاقتصادية و لتقليل الأضرار و المخاطر التي قد يتعرض لها الممول من جهة المستفيد هناك مجموعة من المعايير الواجب توفرها و الصفات التي تقوم المؤسسة المانحة بدراستها في العميل حتى تستطيع أن توافق على طلبه تسمى 5C's:

* **الشخصية و المقومات التنظيمية( Character) :**و هي الركيزة الأساسية و الأكثر تأثير بالمخاطر التي قد يتعرض لها الممول بالتالي إن أهم هدف هو تحليل شخصية العميل و تحديدها بدقة فكلما كان العميل يتمتع بشخصية نزيهة و أمينة و ذات سمعة طيبة بالأوساط المالية و يستطيع الالتزام بكافة تعهداته و التزاماته كلما اقتنع الممول بمنحه الائتمان المطلوب لكن هذا المقوم يواجه بعض الصعوبات أيضا فهناك عوامل معنوية يصعب قياسها كالأمانة و النزاهة بدقة
* **القدرة المالية( capital)** : يهتم هذا المقوم بمدى قدرة العميل على تحقيق الدخل وتوقع التدفقات النقدية بالتالي مدى قدرته على تحمل التزامات و سداد أقساط التمويل و العمولات و هذا المعيار يقدر المخاطر التي قد يتعرض لها الممول عند منح التمويل
* **القدرة التمويلية( Credit)**:و هي مصادر التمويل المستخدمة من العميل المستهدف و تساعد في تقليل المخاطر لأنها تمثل قدرة العميل المالية و حقوق ملكيته و تمثل ضمان إضافي للممول في حال فشل العميل عن سداد التزاماته و أقساطه

**القدرة على تقديم ضمان ( Collateral)** :و هي مجموعة الأصول التي يملكها العميل و يستطيع وضعها تحت تصرف الممول كضمان للحصول على التمويل إذ أن هذا الأصل سوف يصبح من حق الممول في حال عجز العميل عن السداد

* **الظروف المحيطة( Conditions) :** تمثل الظروف المحيطة بالشخص و النشاط الذي يمارسه أو الخدمات التي يقدمها و معرفة هل سيتأثر على الصعيد الاقتصادي و ما هي الحصة السوقية للعميل بالسوق دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها و تأثر عمل العميل بالتغيرات الاقتصادية كالركود أو الكساد الاقتصادي أو التغيرات الإقليمية بل حتى العالمية التي يتأثر بها الاقتصاد مثلما تأثر بالوضع الحالي بفيروس كورونا. (شمالي، 2015)

**فيروس كورونا :**

هو عبارة عن سلسلة جديدة الانتشار من الفيروسات لم يسبق الإصابة به من قبل ، مرض معدي يصيب الجهاز التنفسي ، بدأ انتشاره في مدينة ووهان الصينية ثم أخذ بالانتشار في جميع أنحاء العالم ، كان له العديد من الآثار السلبية على الوضع الصحي و الاجتماعي و الاقتصادي في فلسطين ، لقي العديد من مرضى الأمراض المزمنة في مختلف الأعمار مصرعهم نتيجته ، تمثل الرسوم البيانية الآتية تفاصيل حول انتشار المرض ...

الرسم البياني التراكمي حول الحالات الإجمالية :



(منظمة الهلال الاحمر الفلسطيني، 2020)

توزيع الإصابات حسب الجنس



 توزيع الإصابات حسب الفئة العمرية



(منظمة الهلال الاحمر الفلسطيني، 2020) (منظمة الهلال الاحمر الفلسطيني، 2020)

 **أثر فيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني:**

 بشكل عام يعتبر فيروس كورونا من الصدمات التي حلت و أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد العالمي و ليس فقط الاقتصاد الفلسطيني ، و من اكبر المخاطر التي هددت الاقتصاد بشكل عام ، و الدليل على ذلك أن جميع الأزمات السابقة قامت الحكومات بمواجهتها عن طريق السياسات الاقتصادية المختلفة ، لكن أزمة كورونا كانت خطرة ، إذ أنها هددت الموارد البشرية بطريقة واضحة ، و ليتم مواجهتها تحتاج إلى سياسات مختلفة .

وفي فلسطين وبسبب الأعباء الاقتصادية الناتجة عن هذا الفيروس بالإضافة للأعباء التي كان يتحملها في السابق نتيجة الاحتلال الإسرائيلي و السيطرة على الأراضي الفلسطينية و ما يحكمها من سيطرة على الموارد الطبيعية و السيطرة على الحدود و تحكمهم في حركة البضائع ، و أدى ذلك إلى ارتفاع في نسبة البطالة و قلة في عدد الشواغر لعمل الشباب و اضطرارهم إلى الهجرة خارج البلاد للبحث عن العمل و انتشر الفقر.

**أولا : الزيادة في النفقات العامة**

ستزيد النفقات العامة بسبب الإجراءات الوقائية و التدابير الوقائية التي تتخذها الحكومة الفلسطينية من اجل مكافحة الفيروس بسبب الزيادة في الإنفاق الحكومي للمستشفيات و بشكل خاص في الأماكن التي ستقام فيها الحجر الصحي للأشخاص المشكوك في إصابتهم و تقديم لهم الخدمات كالمواد التموينية ، و مدة الحجر الصحي أسبوعين ( 14 يوم ) ، و الزيادة في الإنفاق على المعدات و الإجراءات اللازمة كإجراء الفحوص و اختبارات التشخيص و حاليا يعملوا على إنشاء مستشفيات جديدة بسبب كثرة الإعداد (حلس، تاثير فيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني، 2020).

و أيضا عند قيام رئيس الوزراء دكتور محمد اشتيه إلى إعلان حالة الطوارئ أو في حالة الإغلاق الشامل يؤدي ذلك إلى زيادة في النفقات لقطاع الأمن ونشر قوات الأمن في المدن ليتم المتابعة في تنفيذ التدابير الاحترازية في المحافظات ، و من اجل توفير الإيرادات اللازمة قامت الحكومة بإعلان تقليص للإنفاق الحكومي الجاري و تأجيل في الدفعات التي كانت مقرة للقطاع الخاص .

**ثانيا : الانخفاض في الإيرادات العامة**

بسبب إغلاق المعابر و إغلاق الحدود الفلسطينية نتيجة لإعلان حالة الطوارئ في المدن و القرى الفلسطينية ستتأثر الخزينة العامة و ذلك بسبب تعطيل التجارة مع الخارج و ستنخفض إيرادات المقاصة و تعني الإيرادات للضرائب التي يقوم الاحتلال الإسرائيلي ( إسرائيل ) بجبايتها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية حسب ما ورد في بروتوكول باريس الاقتصادي و الذي يحكم العلاقات الاقتصادية ما بين إسرائيل وفلسطين ، و نتيجة لذلك ستتأثر الحكومة الفلسطينية بفقدان إيرادات المقاصة و التي تعد العمود الفقري لموازنة الحكومة الفلسطينية و صمام الأمان في الحكومة الفلسطينية بسبب أنها تؤمن على أكثر من 65 % من المجموع لإيرادات الحكومة الفلسطينية و تقوم أيضا بتغطية أكثر من نصف نفقات إيرادات الحكومة الفلسطينية (حلس، تاثير فايروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني، 2020) .

واشار رئيس الوزراء إلى إن التكلفة لفيروس كورونا على الخزينة في فلسطين تصل ل 300 الى 400 مليون شيكل ، و المعدل العام للإيرادات الحكومية العامة مليار و مائتي مليون شيكل بشكل شهري تزداد أو تتناقص حسب المواعيد لتوريد الدفعات في القطاع الخاص للضرائب ، و حسب حجم الاستيراد الذي يتم استيراده من الخارج بين الأشهر و بواقع 500 الى 600 مليون شيكل محليا ، و حوالي 600 الى 700 مليون شيكل مقاصة. .

**ثالثا : الارتفاع في الديون الحكومية**

بسبب العجز السابق في الموازنة العامة و العجز الذي حصل نتيجة حلول فيروس كورونا ستلجأ الحكومة الفلسطينية للاقتراض من الخارج و أيضا محليا لتقوم بتغطية النفقات التي سترتفع بسبب فيروس كورونا ، و عليه فان الزيادة في حجم التراكمات المتأخرة على الحكومة ستؤدي إلى زيادة في الديون الحكومية و الزيادة في الديون الحكومية محليا و خارجيا سيؤدي إلى الزيادة في الأعباء المالية للحكومة و التفاقم في حدة الأزمة المالية .

**رابعا : الخسارة في الاقتصاد التي تنتج عن منع العمال الفلسطينية للعمل في المستوطنات و إسرائيل**

بسبب زيادة إعداد الإصابات في فلسطين بشكل عام و كثرة إعداد الإصابات في الضفة الغربية و قطاع غزة و أيضا في الداخل المحتل ، قام رئيس الوزراء في السابق بإنشاد الشعب الفلسطيني في الداخل المحتل بعدم دخول الضفة و ذلك للحد من الاختلاط ، و أيضا القرارات التي تصدر بمنع العمال الفلسطينيين من العمل في إسرائيل و في المستوطنات سيؤدي ذلك لتعطيل الحركة في المستوطنات و إسرائيل و في أماكن العمل و أيضا فقدانهم للدخل ، و يبلغ عدد العمال الفلسطينيين في المستوطنات و إسرائيل حوالي 135 إلف عامل و منهم 111.5 إلف عامل بإسرائيل و 23.5 ألاف عامل بالمستوطنات و معدل الأجرة اليومية للعمال يبلغ حوالي 250 شيكل .

و على ذلك يتوقع خسارة في الاقتصاد الفلسطيني حوالي 33.خامسا: شيكل بشكل يومي تضخ في الاقتصاد الفلسطيني ، و سيرتفع معدل البطالة في الضفة الغربية و التوسع في الفقر و الزيادة في الضغط المالي للحكومة الفلسطينية .

**خامسا : التوقف في حركة الاستيراد و التصدير**

و بسبب الإغلاق الشامل أحيانا أو الإغلاق الجزئي و إغلاق المعابر و إغلاق الحدود الفلسطينية سيؤدي ذلك إلى اقتصارها بسماح مرور بعض السلع و الأدوية الضرورية و ذلك بالتنسيق مع الأردن و القطاع التجاري ، و نتيجة لذلك سيؤدي إلى وقف في الحركة و بالتالي شلل غالبية الصناعات في فلسطين ، و يكيد ذلك الاقتصاد الفلسطيني خسارة كبيرة .

**سادسا : الاضطراب في المناخ الاستثماري**

للقيام بالاستثمار يحتاج لبيئة مستقرة و إعلان حالة الطوارئ و الإجراءات للحد من الإجراءات يعزز حالة الذعر و الخوف إما للمستهلك أو المستثمر ، و يؤدي إلى الانخفاض في أسعار الأصول و الضعف في الطلب الكلي و التزايد في الديون و خسارة عدد كبير للمستثمرين ، و يؤدي ذلك لانخفاض القدرة للتنبؤ للمستقبل و الإحباط لمشاريع الاستثمار مستقبلا ، و سينعكس ذلك سلبا على التشغيل و الإنتاج للمستقبل و خسارة كبيره على الاقتصاد الفلسطيني بسبب عدم القدرة على استقطاب مستثمرين جدد (حلس، تاثير فيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني، 2020).

**سابعا : الانخفاض في قيمة الاستثمارات في الخارج**

تحت هذا المصطلح ( الأصول الخارجية ) يندرج تحتها استثمارات المؤسسات و الأشخاص المقيمين في الاقتصاد في فلسطين و الإفراد الموظفين خارج البلاد من استثمار أجنبي مباشر و استثمار مختلفة تتضمن العملة و الودائع و قد بلغت حوالي 7.4 مليار شيكل لحد الربع الثالث من عام 2019 ، و الاستثمار الأجنبي المباشر يبلغ 23% منها .

و من المتوقع إن قيمة هذه الأصول تصبح فيها انخفاضات تتفاوت و ذلك نتيجة لقيام المقيمين بالتوجه لتسييل بعض الاستثمارات للخارج و ذلك لسبب أجواء عدم اليقين للمستقبل و حالة الخوف و أيضا لسبب تقلبات في الأسواق الإقليمية و الأسواق العالمية ، و تحتوي هذه الأصول على التوظيف الخارجية للقطاع البنكي الفلسطيني ، و تدل البيانات على إن أصول البنوك الموظفة خارج البلاد تبلغ حوالي 18.9% من إجمالي الأصول للجهاز البنكي ، أو بنسبة 23% لإجمالي الودائع ، و في تعليمات لسلطة النقد يبلغ السقف الأعلى 55% .

و من المتوقع إن يصبح في التوظيفات الخارجية للقطاع البنكي ( المصرفي ) الفلسطيني انخفاض بشك ملحوظ و ذلك بسبب انخفاض أسعار الفائدة بشكل عالمي ، و ذلك بسبب الانخفاض في ربحية الأصول و الزيادة في المخاطر الائتمانية المتوقعة لديها .

**ثامنا : الضرر على العديد من القطاعات الاقتصادية**

ليس فقط من تأثر القطاع الاقتصادي ، فعلى سبيل المثال القطاع السياحي تضرر و أيضا بشك كبير من خلال انقطاع حركة السياحة و السفر و إغلاق الجسور و الحدود و تم إغلاق جميع الأماكن السياحية و أيضا الدينية التي تجذب السياح للقيام بالفرائض و المعتقدات الدينية و أيضا تم إغلاق المطاعم و أماكن و صالات الأفراح وتعتبر القطاعات هذه نسبة كبيرة من الاقتصاد في فلسطين .

و أيضا تم إغلاق المراكز التعليمية و المدارس و الجامعات و البناء و المقاولات و أدى إلى توقف حركة بين العاملين لهذه القطاعات و ذلك سيؤدي لارتفاع البطالة في فلسطين المرتفعة بوجود أو عدم وجود فيروس كورونا .

**تاسعا : التقلبات لأسعار الصرف**

أسعار الصرف بشكل عام لوحظ فيها تقلبات منذ فيروس كورونا ، فسعر صرف الدولار الأمريكي ارتفع مقابل الشيكل بصوره كبيره و ذلك من نهاية الشهر الأول لشهر آذار لحد 17 آذار لسنة 2020 من 12.5 % ليصل 3.86 شيكل \ دولار ، و هذا الارتفاع نجم عن حالة الهلع و الخوف مما أدى لزيادة الطلب على الدولار و بسبب هذا الارتفاع في الطلب على الدولار قام البنك المركزي الاسرئيلي بالتدخل و ذلك من خلال زيادة العرض على الدولار من خلال إعطاء 15 مليار دولار للبنوك و ذلك من اجل دعم الشيكل في سوق العملات ، و ذلك أدى إلى انخفاض سعر الصرف إلى أكثر من 1% خلال يوم الثامن من آذار لعام 2020 حتى يصل إلى 3.82 شيكل .

تؤثر التقلبات في أسعار الصرف على المالية الحكومية عند الحصول على مساعدات أو منح بعملة الدولار و تشكل حوالي 17% من الإيرادات ، أو يعادل 600 مليون دولار بشكل سنوي ، و معظم إنفاقها بعملة الشيكل ، و أيضا تؤثر على أصول القطاع البنكي أو المصرفي حيث البنوك بشكل مستمر تحاول مواءمة الأصول و الخصوم بالعملات المتعددة و الدولار يتضمن جوال 36.6% من أصول البنوك و ذلك في عام 2019، و الأصول في عملة الدينار تضمنت حوالي 22.9% ، و عملة الشيكل تضمنت بحوالي 37.7% (حلس، تاثير فايروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني، 2020).

و تؤثر التقلبات في سعر الصرف على أسعار السلع التي تم استردادها من مختلف أنحاء العالم ( ما عدا إسرائيل ) و نسبته 42% و ذلك من الواردات و بشكل خاص من أسعار الغذاء و المواد الخام و الوقود التي تم تسعيرها بالدولار .

**عاشرا : التأثيرات الايجابية**

بالرغم من التأثيرات السلبية لفيروس كورونا و ما حل بالقطاعات الاقتصادية نتيجة هذا الفيروس ، مع ذلك فان قطاعات استفادت من الفيروس و ذلك من خلال أنها استغلت الأزمة بطريقة امثل و حققت الانتعاش في مجال العمل و حققت إرباح و في الوقت نفسه وقفت إمام مسؤوليتها المجتمعة و ذلك من خلال توفير المنتجات للسوق في فلسطين و بشكل خاص بظل الإغلاق للمعابر و توقف الاستيراد و التصدير و إغلاق الحدود .

و المصانع الفلسطينية نجحت و استطاعت إن تحقق تقدم بشكل ملحوظ فمثلا مصنع الزعتر في الخليل نجح بصنع الكمامات الطبية و أن يوفرها للسوق و ذلك بعد الموافقة من الجهات الفلسطينية المختصة ، و أيضا حصل إقبال من المستهلكين على السلع الاستهلاكية و منها التموينية و أيضا أدوات التعقيم و المنظفات بكافة إشكالها ، و من هنا استفاد العديد من قطاع الجملة من الظروف الحالية حيث زادت مبيعاتهم .

ثالثا:النتائج السلبية المتوقعة على الاقتصاد الفلسطيني كانت اكبر من التأثيرات الايجابية المتوقعة على الاقتصاد الفلسطيني ، و معظم التأثيرات السلبية الاقتصادية كانت من الإجراءات المتخذة للحد من فيروس كورونا مع ذلك فان محاصرة الفيروس و الحد من انتشاره أهم بكثير من التأثيرات المتوقعة الاقتصادية . (حلس، تاثير فيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني، 2020)

**ثالثا : أثر فيروس كورونا على الوضع الائتماني في البنوك الفلسطينية و مؤسسات الإقراض**

أثرت جائحة كورونا على البنوك الفلسطينية و أدت إلى تراجع صافي إرباح البنوك الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بنسبة 2.19 بالمائة في الربع الأول من العام الجاري .وبحسب الإحصائيات الأخيرة قد تسببت جائحة كورونا بتراجع النشاط التشغيلي للبنوك بينما لم تتسلم بنوك أخرى حصصها من إرباح الاستثمارات محليا أو خارجيا (حلس، تاثير فايروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني، 2020).

اما البنوك الفلسطينية الستة المدرجة في بورصة فلسطين و هي بنك فلسطين البنك الإسلامي العربي البنك الإسلامي الفلسطيني البنك الوطني بنك القدس بنك الاستثمار الفلسطيني.

**رابعا : توقعات البنك الدولي للاقتصاد الفلسطيني**:

نشر موقع البنك الدولي تقرير بتوقعاته لانكماش الاقتصاد الفلسطيني خلال العام الحالي، مشيرا للسبب الرئيسي في هذا التراجع و هو تفشي فيروس كورونا في البلاد، حيث أشار أيضا إلى نسبة الانكماش التي قدرت بحوالي 11 بالمائة مقارنة بنموه 1 بالمائة خلال عام 2019 ، حيث بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019 بحدود 15.8 مليار دولار ، و نسبة 11 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 1.75 مليار دولار.

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| اسم البنك | صافي الأرباح بالربع الأول 2019 | صافي الأرباح بالربع الأول 2020 | الفرق بصافي الإرباح | النسبة المئوية |
| بنك فلسطين | مليون دولار78.10 | مليون دولار71.7 | نقصان 6.4 | 5.28 % |
| البنك الإسلامي العربي | مليون دولار28.2 | مليون دولار2 | نقصان 26.2 | 2.12 % |
| البنك الإسلامي الفلسطيني | ملايين دولار04.3 | ملايين دولار09.3 | 5 نقصان | 5.1 % |
| البنك الوطني | ملايين دولار799.3 |  ملايين دولار 569.5 | نقصان229.8 | 8.31 % |
| بنك القدس | مليون دولار46.2 | مليون دولار956.2 | 910 زيادة | 20 % |
| بنك الاستثمار الفلسطيني | مليون دولار062.1 | مليون دولار067.1 | 5 زيادة | 5.0 % |

جدول رقم (3) ملخص نتائج البنوك الفلسطينية

بدا تعطل الاقتصاد الفلسطيني في النصف الثاني من شهر مارس خلال العام الحالي 2020 لكن التوقعات و الإحصائيات تشير إلى عودة الوضع الاقتصادي إلى طبيعته مع بداية عام 2021 حيث بدأت الحكومة الفلسطينية تدريجيا بعودة الاقتصاد إلى طبيعته لكن شح السيولة و ضعف الطلب يبطئ من هذه العملية و إن لهذا التعطل و التراجع المفاجئ اثر أدى إلى تعريض موارد رزق الشعب و المواطنين لمخاطر عالية مع وجود الفيروس رغم تحرك الحكومة المبكر لإنقاذ الأرواح و إن لتراجع الدعم الخارجي و المنح من 1.1 مليار دولار في عام 2014 إلى ما يقارب550 مليون دولار في عام 2019 اثر كبير على تعسر الاقتصاد (وكالة الاناضول للانباء، 2020)

**طبيعة الوضع الائتماني في البنوك الفلسطينية:**

 **أولاً: طبيعة الوضع الائتماني للبنوك الفلسطينية، و السياسة الائتمانية المتبعة خلال جائحة كورونا**

 أعلنت سلطة النقد الفلسطينية مع بداية جائحة كورونا عن مجموعة من الإجراءات و التعليمات للبنوك الفلسطينية العاملة لتسيير سياستهم الائتمانية ، و ذلك بعد إعلان حالة الطوارئ في فلسطين و احتمال تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية المختلفة ، حيث كانت هذه التعليمات بهدف زيادة التسهيلات الائتمانية و منح الدعم للقطاع الاقتصادي و للمصارف الفلسطينية مسؤولية كبيرة في مواجهة التحديات الراهنة ، حيث شملت هذه التوصيات :-

* المتابعة في تقديم الخدمات المصرفية لضمان استمرار العمليات التجارية الاقتصادية و توفير السلع و الخدمات في فترة الأزمة
* تأجيل كافة أقساط المقترضين لأول أربع أشهر من بداية الأزمة مع إمكانية تمديدهم
* تأجيل كافة أقساط المقترضين لأول ست أشهر ( لقطاع السياحة و الفندقة ) مع إمكانية تمديدهم
* منع المصارف من استيفاء أي رسوم أو عملات أو فوائد إضافية على الأقساط المؤجلة .
* تسهيل إجراءات تمديد سقف بطاقات الائتمان الممنوحة للعملاء و المشاريع الصغيرة و المتوسطة .
* تركيز الائتمان الجديد على المشاريع الصغيرة و متوسطة الحجم و الشركات الناشئة ، و منح سقوف ائتمانية مؤقتة للعملاء للحفاظ على الدورة الاقتصادية.
* قيام السلطة الفلسطينية بتوفير سيولة لمساعدة المصارف في حالة الطوارئ. (سلطة النقد الفلسطينية، 2020)**ثانياً: حجم التسهيلات الائتمانية حسب نوعها خلال عام 2020**

يبين الجدول ارتفاع حجم القروض في عام 2020 مقارنة بعام 2019 في القطاع العام، و هذا دليل على زيادة الأزمة المالية التي تعرض لها القطاع العام وحاجتهم للقروض لسداد الالتزامات المترتبة عليهم ، وكذلك الأمر لحجم القروض بالقطاع الخاص ازديادهم في عام 2020 مقارنةً بعام 2019 ، لزيادة حاجة الأفراد للأموال، و بشكل عام ازداد حجم القروض لجميع القطاعات بالضفة الغربية.

جدول رقم (4) حجم التسهيلات الائتمانية

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| القطاع والمنطقة | 2019 | 2020 |
| القطاع العام | القروضالجاري المدينالإجارة المنتهية بالتمليكالمجموع | 1099.9458.30.0**1558.1** | 1,101.3515.30.0**1,616.6** |
| القطاع الخاص | القروضالجاري المدينالإجارة المنتهية بالتمليكالمجموع | 6,457.3865.692.3**7,415.1** | 6,634.8866.093.5**7,594.3** |
| الضفة الغربية | القروضالجاري المدينالإجارة المنتهية بالتمليكالمجموع | 5,628.0792.787.0**6,507.7** | 5,815.5791.588.3**6,695.3** |

(سلطة النقد الفلسطينية، 2020)

**ثالثاً: سبب نمو التسهيلات البنكية خلال عام 2020**

من خلال النظر إلى بيانات سلطة النقد الفلسطينية لعام 2020 ، الموجودة في الجدول السابق ، و التي أظهرت الزيادة في حجم التسهيلات الائتمانية بنسبة 5.8 بالمائة مقارنة بنهاية عام 2019، ووفقاً لنفس البيانات التي أظهرت نمو القروض بنسبة 6.9 بالمائة لتصل إلى حوالي 6.9 مليار دولار ، و نمو تسهيلات الجاري المدين بحوالي 845 مليار دولار ، و نمو التمويل التأجيري حوالي 100 مليار دولار .

وكان لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية و قيودها التي فرضتها دور كبير في نمو التسهيلات الائتمانية ، حيث كان الهدف من هذه القيود تشجيع البنوك المحافظة على ثباتها خلال الأزمة الحالية .

و السبب الآخر بنمو حجم التسهيلات الائتمانية هو أن الشركات الخاصة كانت قد دخلت في مأزقه مالية نتيجة الشيكات الراجعة أولاً ، و عدم وجود قدرة بيعيه كالسابق ثانياً ، و ضعف القدرة التصنيعية و الإنتاجية إذ أنها ليست كالسابق ، مع ضعف عمليات البيع بالسوق مع ثبات حجم الالتزامات و المصاريف ، بالتالي سيلجأ أصحاب المشاريع إلى أخذ القروض لسداد التزاماتهم و الحفاظ على مشاريعهم . (اقتصاد فلسطين، 2020)

**الدراسات السابقة:**

بين (حلس، تاثير فايروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني، 2020)، الذي ذكر فيه صدمة فايروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني و انه الأزمة المالية التي تهدد المورد البشري بصورة مباشرة و الأعباء الاقتصادية الإضافية التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني في ظل إمكانياته المتواضعة و زيادة نفقاته في أوضاع الطوارئ و انخفاض إيراداته العامة ، و ارتفاع ديونه و خسارته الاقتصادية الناتجة عن وقف حركة الاستيراد و التصدير.

**ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:**

أما هذه الدراسة ، فقد تميزت عن غيرها من الدراسات بأنها قد اهتمت بموضوع وباء كورونا تحديدا، و تأثيره على القطاع المصرفي بشكل خاص، والتسهيلات الائتمانية تحديداً، و قد يجب الإشارة إلى أن هذا الوباء حديث الانتشار في العالم و فلسطين، أي لم يسبق أن تعرفنا على دراسات معتمدة تتحدث عن أثره على التسهيلات الائتمانية .

 **المناقشة والتحليل:**

**عدد الإصابات في المدن المختلفة** : يمثل الجدول الآتي عدد الإصابات في المدن المختلفة في فلسطين حيث يلاحظ أن عدد الإصابات ازداد بشكل كبير جدا في مدينة الخليل، يليها مدينة القدس المحتلة ، ثم مدينة نابلس في المرتبة الثالثة ، أما أقل عدد من الإصابات كان في محافظة طوباس ، لكن السؤال الحقيقي هل تأثر حجم التسهيلات الائتمانية في الخليل أو القدس أو نابلس كحجم التأثر في محافظة طوباس أو سلفيت أو كغيرها من المدن قليلة الإصابات ؟

جدول رقم (5) عدد الاصابات

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| المحافظة | عدد الإصابات | حالات الوفاة | الحالات النشطة |
| نابلس | 7,698 | 78 | 2,164 |
| القدس | 12,696 | 78 | 543 |
| قلقيلية | 2,330 | 25 | 342 |
| طولكرم | 3,056 | 39 | 359 |
| طوباس | 727 | 6 | 231 |
| جنين | 3,118 | 565 | 37 |
| بيت لحم | 5,655 | 937 | 45 |
| الخليل | 19,798 | 224 | 641 |
| اريحا | 2,256 | 11 | 192 |
| رام الله | 6,837 | 68 | 676 |
| سلفيت | 993 | 8 | 163 |

(منظمة الهلال الاحمر الفلسطيني، 2020)

**حجم التسهيلات الائتمانية:** يمثل الجدول رقم (6) حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة في المدن المختلفة بشكل كلي حيث اخذت هذه العينات من جدول توزيع اجمالي التسهيلات حسب المنطقة. حيث أن المدينة الأكثر تأثرا بفيروس كورونا وهي الخليل قد زاد فيها حجم التسهيلات الائتمانية حيث كانت الزيادة تبلغ **37.7** مليون دولار بنسبة 93 % ، وأما في مدينة نابلس فقد كان حجم الزيادة في التسهيلات الائتمانية يساوي 37.3 مليون دولار بنسبة 96%.

جدول رقم (6) حجم التسهيلات

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| المحافظة | حجم التسهيلات في 2019مليون دولار أمريكي | حجم التسهيلات في 2020مليون دولار أمريكي |
| نابلس | 1,101.1 | 1,138.4 |
| قلقيلية | 115.7 | 112.9 |
| طولكرم | 204.9 | 207.7 |
| طوباس | 43.6 | 45.6 |
| جنين | 376.6 | 367.7 |
| بيت لحم | 468.1 | 502.6 |
| الخليل | 537.3 | 575.0 |
| اريحا | 165.7 | 168.5 |
| رام الله | 4,706.6 | 5,194.3 |
| سلفيت | 70.3 | 69.7 |

(سلطة النقد الفلسطينية، 2020)

ولكن يبقي السؤال الرئيسي: هل يختلف الزيادة بحجم التسهيلات الائتمانية من قطاع لآخر؟ و أيهما الأكثر تأثرا بهذا الزيادة ؟ هل التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي أم الزراعي أو التجاري أو السياحي.

**توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة:**

نلاحظ أن قطاع الصناعة و التعدين قد زاد حجم التسهيلات الائتمانية بمقدار 9.6 مليون دولار ، وبنسبة 98 % حيث يعتبر هذا القطاع من الركائز الأساسية التي يستند عليها الاقتصاد الفلسطيني بسبب نسبة مساهمته في الناتج المحلي ، و في ظل الأوضاع الصحية الصعبة و مع توقف حركة الاستيراد و التصدير بسبب الاغلاقات الشاملة و الجزئية و إغلاق المعابر زاد حجم الصناعات المحلية الوطنية ما أدى إلى زيادة حجم الاقتراض و تطلب الدعم ف زيادة حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة .

أما بالنسبة للقطاع الزراعي ، فقد كان حجم الزيادة بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة يساوي 2.9 مليون دولار و بنسبة 98 % ، يزود هذا القطاع المجتمع بمعظم إنتاجه المحلي و كلما زاد الإنتاج الزراعي زادت مقدرة المجتمع على الادخار ، و مع الظروف الصحية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني ومع الإغلاق للمعابر و منح الاستيراد و التصدير للخضار و الفاكهة من الدول المجاورة نتيجة جائحة كورونا قد زاد الاعتماد على الإنتاج الزراعي المحلي ، الأمر الذي يوفر فرص عمل للعاطلين عن العمل ، و هذا يمكن اعتباره أثر ايجابي لانتشار فيروس كورونا في البلاد .

أما بالنسبة لقطاع العقارات و الإنشاءات ، فقد زادت حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال عام 2020 بمقدار 27.7 مليون دولار و بنسبة 98% ، يعتبر هذا القطاع من القطاعات الاقتصادية المهمة حيث يوفر البنية التحتية لأي قطاع اقتصادي في فلسطين من مباني و طرق و غيرها ، يعني أن هناك علاقة بينه و بين القطاعات الأخرى ، بالإضافة إلى أنه وفر فرص عمل متنوعة لأعداد كبيرة من العمال ، و من أسباب زيادة حجم التسهيلات لهذا القطاع هو :تركيزه على المباني و الإسكان لكثير من فئات المجتمع حيث تقوم البنوك بتمويل لبناء أبراج و مباني و عمارات سكنية ، و القبول بالراتب كنوع من الضمانات المفضلة من قبل البنوك ، و القبول برهن المبنى نفسه كضمان .

جدول رقم (7) التسهيلات الائتمانية حسب القطاع

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| القطاع | التسهيلات الائتمانية في 2019- مليون دولار أمريكي | التسهيلات الائتمانية في 2020- مليون دولار أمريكي |
| القطاع الصناعي و التعدين | 477.7 | 487.3 |
| القطاع الزراعي | 149.7 | 152.6 |
| قطاع العقارات و الإنشاءات | 1,712.7 | 1,740.4 |
| القطاع التجاري ( تجارة داخلية و خارجية ) | 1,535.6 | 1,486.2 |
| قطاع السياحة و الفنادق و المطاعم | 81.1 | 75.5 |
| قطاع الخدمات العامة | 937.3 | 1,227.2 |
| قطاع الاستثمار في الأسهم | 36.6 | 38.4 |

(سلطة النقد الفلسطينية، 2020)

أما بالنسبة للقطاع التجاري و ما يضمه من تجاره داخلية و خارجية ، عادةً هذا القطاع يستخدم التسهيلات قصيرة الأجل ، حيث بلعب دور مهم في دعم الاقتصاد الفلسطيني لكن انخفض حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع في ظل الأوضاع الصحية بمقدار 49.4 مليون دولار ، بنسبة 13 بالمائة نتيجة توقف حركة الاستيراد و التصدير بسبب الاغلاقات التي غيرت من السلوك الاستهلاكي للمواطنين، و عدا عن ذلك قطع العلاقات مع الجانب الإسرائيلي في نفس المرحلة .. بالتالي تكبد الاقتصاد خسارات فادحة .

أما في قطاع السياحة و الفنادق و المطاعم ، فلا شك بالتأكيد أن الوضع الصحي و الوباء الذي انتشر في البلاد أدى إلى شلل الحركة في هذا القطاع ، و مع إغلاق المعابر و منع استقبال السياح تكبدت الفنادق خسائر فادحة ، و في ظل وضع الطوارئ و إغلاق مناحي الحياة تكبدت المطاعم و قاعات الأفراح خسائر كبيرة ، بالتأكيد الأمر الذي أدى إلى انخفاض حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع بمقدار 5.6 مليون دولار ، ابتعد التجار عن الاستثمار في هذا القطاع نظراً لضعف إيراداته، أما بالنسبة لقطاع الخدمات العامة و التي تشمل ( النقل ، مرافق عامة ، أغراض أخرى ) ، فقد حظيت التسهيلات الائتمانية بزيادة بقيمة 289.9 مليون دولار.

**ولقد** أظهرت النتائج أن الشركات الكبرى تستحوذ على النصيب الأكبر وذلك يرجع إلى جدارة ملاءتها المالية وكبر حجم إيراداتها الذي يمنح البنوك الثقة الأكبر فى عدم تعثر تلك الشركات فى مواجهة الأزمة الراهنة مقارنة بالشركات الصغيرة والمتوسطة.

أن القطاعات المختلفة تأثرت تأثراً كبيراً بجائحة كورونا، وأن تراجع تمويل قطاع العقارات في البنوك بسبب بطء حركة البيع، وبالتالي فإن البنوك عندما تمول القطاع العقاري تضع شروطا تكاد تكون صعبة، مدفوعًا بتوقف حركة البيع فى بعض القطاعات وفي مقدمتهم القطاع العقاري مما دفعها إلى الإحجام بشكل نسبي.

أوضحت النتائج أن عملية توظيف المدخرات تقوم على تحليل الجدارة الائتمانية للمقترضين، لذا تقوم سياسات البنك على إدارة المخاطر بالطريقة التى تضمن قدرة العملاء المقترضين على السداد، مما يعظم العائد على مدخرات المجتمع فى الوقت ذاته.

أن الشركات الكبرى لم يتأثر ائتمان الموجه لها بشكل كبير مدفوعًا بثقة البنوك فى قدرتها على السداد، إضافة إلى أن الأزمة الراهنة دفعت المواطنين للتوجه إلى الشركات الكبرى لثقتهم فى قدرة تلك الشركات على تسليم الوحدات مع الأزمة الراهنة، على عكس الشركات الناشئة والمتوسطة، مما عزز من قدرة المؤسسات العقارية الكبرى فى تحقيق إيرادات وقت الأزمة والحصول على ائتمان جديد من البنوك ويكون لها القدرة على السداد.

 **التوصيات :**

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثون بما يلي:

* تأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء القطاعات الاقتصادية المتأثرة من آثار انتشار فيروس كورونا من شركات وأفراد
* ضخ سيولة إضافية للبنوك، وذلك من خلال خفيض نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع لدى البنوك من 7% إلى 5%
* تخفيض كلفة التمويل لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية التنموية على التسهيلات القائمة والمستقبلية
* تخفيض عمولات ضمان القروض وزيادة تغطية برنامج ضمان المبيعات المحلية
* تحديث إجراءات وإرشادات التعامل بالنقد
* إجراءات استمرارية عمل أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، وذلك من خلال مواصلة تقديم الخدمات المالية الأساسية للعملاء دون انقطاع، وذلك بالتأكد من جاهزية البنية التحتية لتقنية المعلومات من خلال جاهزية مواقع استمرارية العمل، وضمان استمرارية تقديم خدمات الدفع ولاسيما أجهزة الصراف الآلي (ATM) لدى التجار والصيانة المستمرة لهذه الأجهزة وتغذيتها بالأوراق النقدية الكافية بعد معالجتها حسب الأصول لتلبية احتياجات الجمهور دون أي انقطاع.

 المراجع

BANK OF CANADA. (2020). *COVID-19: Actions to Support the Economy and Financial System*. تم الاسترداد من BANK OF CANADA: https://www.bankofcanada.ca/markets/market-operations-liquidity-provision/covid-19-actions-support-economy-financial-system/

kothari, s., blass, d., cohen, a., & rajpal, s. (2020). *U.S. Credit MarketsInterconnectedness and the Effects of the COVID-19 Economic Shock.* Retrieved from U.S. SECURITIES AND EXCHANGE COMMISSION: https://www.sec.gov/files/US-Credit-Markets\_COVID-19\_Report.pdf

QNB. (2020). *التسهيلات الائتمانية*. تم الاسترداد من QNB: https://hbrarabic.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%A6%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9/

ابراهيم ابو كامش. (2020). اثار تفشي وباء كورونا. *الحياة الجديدة*.

اقتصاد فلسطين. (2020). *نمو التسهيلات البنكية في عام 2020*. تم الاسترداد من اقتصاد فلسطين: https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/16972/

الامام ابن باز. (بلا تاريخ). *حكم الاقتراض من البنك* . تم الاسترداد من موقع الامام ابن باز: https://binbaz.org.sa/fatwas/18648/%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B6-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83

البنك العربي. (2020). *مليون دولار لمواجهة ازمة كورونا*. تم الاسترداد من البنك العربي: https://www.arabbank.ps/ar/leftnavigation/smart-menu/%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1?year=2020

امجد عزت عيسى. (2004). *السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين.* نابلس.

جعفر قاسم. (2020). مواجهة تباطؤ النمو وانخفاض التضخم وارتفاع البطالة بسبب "كورونا". *وكالة الاناضول للانباء*.

دعاء زايدة. (2006). *التسهيلات الائتمانية بالجهاز المصرفي.* غزة.

دعاء محمد زايدة. (2006). *التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني.* غزة.

 رائد حلس. (2020). *تاثير فيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني.* تم الاسترداد من مركز الأبحاث: https://www.prc.ps/%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%83%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%83%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%AF-19-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7/?fbclid=IwAR0YxkIsdF7Oetpxqa4H8di2VBGFVvnUNjnmD

سلطة النقد الفلسطينية. (2020). تم الاسترداد من سلطة النقد الفلسطينية.

سلطة النقد الفلسطينية. (2020). *البيانات المصرفية*. تم الاسترداد من سلطة النقد الفلسطينية: https://www.pma.ps/ar/Statistics//MonthlyStatisticalBulletin

سلطة النقد الفلسطينية. (2020). *البيانات المصرفية*. تم الاسترداد من سلطة النقد الفلسطينية: https://www.pma.ps/ar/Statistics//MonthlyStatisticalBulletin

سلطة النقد الفلسطينية. (2020). *التعليمات والإجراءات للمصارف بشأن الأوضاع الصحية الطارئة،*. تم الاسترداد من سلطة النقد الفلسطينية: https://www.pma.ps/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9/ArtMID//4451//ArticleID/2495

سلطة النقد الفلسطينية. (2020). *تعليمات للتخفيف من اثار كورونا*. تم الاسترداد من سلطة النقد الفلسطينية: https://www.pma.ps/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9/palestine-monetary-authority-issues-instructions-to-mitigate-the-effects-of-covid-19-crisis

صفا وكالة الصحافة الفلسطينية. (2020). الشيكات المرتجعة.. صداع برأس القطاع المصرفي. *صفا وكالة الصحافه الفلسطينية*.

عزام الشوا. (2020). *فايروس كورونا*. تم الاسترداد من سلطة النقد الفلسطينية: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D

فلسطين اليوم. (2020). جائحة كورونا. *فلسطين اليوم*.

محمد جهاد شمالي. (2015). *معايير و مقومات منح التمويل و التسهيلات الائتمانية*. تم الاسترداد من بوابة البحث: https://www.researchgate.net/publication/272085683\_mayyr\_wmqwmat\_mnh\_altmwyl\_waltshylat\_alaytmanyt

مدحت نافع. (2020). كورونا و خسائر البنوك. *الشروق*.

منظمة الصحة العالمية. (2020). *فيروس كورونا* . تم الاسترداد من منظمة الصحة العالمية: https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019

منظمة الهلال الاحمر الفلسطيني. (2020). *فايروس كورونا ( كوفيد-19)*. تم الاسترداد من منظمة الهلال الاحمر الفلسطيني: https://www.corona.ps

منظمة الهلال الاحمر الفلسطيني. (2020). *فيروس كورونا ( كوفيد-19)*. تم الاسترداد من منظمة الهلال الاحمر الفلسطيني: https://www.corona.ps/

وكالة الاناضول للانباء. (6, 2020). *البنك الدولي يتوقع انكماش الاقتصاد الفلسطيني 11 بالمئة في 2020*. تم الاسترداد من وكالة الاناضول للانباء: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%86%D9%83%D9%85%D8%A7%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D

1. [↑](#footnote-ref-1)
2. [↑](#footnote-ref-2)